

## نشرة صحفية

### حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 25 أيلول/سبتمبر 2019، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، 02/00 - 26 أيلول/سبتمبر 2019 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/30\*  
Original: English

## الأونكتاد: تنظيم وإدارة تدفقات رؤوس الأموال يمكن أن يوفر 680 بليون دولار أمريكي سنوياً لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030

جنيف، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ - أكد تقرير جديد صادر عن الأمم المتحدة أن التدفقات المنفلتة لرؤوس الأموال الخاصة يمكن أن تؤدي إلى نقل الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، مشيراً إلى أهمية فرض ضوابط على رؤوس الأموال كجزء أساسي من مجموعة لسياسات الاقتصاد الكلي ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكذلك تُستنزف موارد هذه البلدان من التدفقات المالية غير المشروعة بسبب التملص الضريبي للشركات متعددة الجنسيات وعدم تحصيل الضرائب على المعاملات الرقمية؛ وهذا يعني، وفقاً لتقرير التجارة والتنمية لعام 2019، الذي أصدره الأونكتاد اليوم، أن ضمان فرض ضرائب منصفة على الأعمال التجارية الدولية، سواء التقليدية أو الرقمية، أمر أساسي في الجهود الرامية إلى بناء نظام عالمي شامل ومستدام.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتوي إن "الانفتاح المنفلت والغير المقيد لرؤوس الأموال الأجنبية المتقلبة قد يؤدي إلى زيادة نقصان الموارد اللازمة لتمويل خطة عام ٢٠٣٠".

وقال ريتشارد كوزول - رايت، مدير شعبة العملة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد، إن "التوسع في الاستثمارات التي تحتاجها خطة عام 2030، يجب أن يعتمد، في نهاية المطاف، على موارد المؤسسات المالية الخاصة والأشخاص الذين يملكون ثروات طائلة".

وأضاف أن "في تحقيق الأمر، لا يمكن توجيه التمويل إلى الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل، إلا بدور ريادي للقطاع العام وبتغيير جوهري في ضوابط تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة".

\* جهة الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5549/8033/5828, [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org), <http://unctad.org/press>, +41 79 502 43 11.

ومن أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يُرجى التسجيل على الرابط: <http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx>.

## فرض ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال للحد من تأثير تقلبات التمويل الخارجي

جعل الاندماج المالي المتزايد الكثير من البلدان النامية عرضة للتأثر بالدورات المالية العالمية، وهذا دفعها إلى مراعاة احتياجات من العملات الأجنبية لدى بنوكها المركزية، في شكل سندات قصيرة الأجل مقومة بالدولار عادةً، لتكون بمثابة تأمين ذاتي ضد التراجع المفاجئ لتدفق رؤوس الأموال ولاحقاً آثاره الضارة.

لكن انخفاض عائد هذه الأصول مقارنة بتكاليف خدمة التدفقات الرأسمالية المتقلبة التي تتلقاها هذه البلدان يفضي إلى انتقال موارد البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وبلغت الموارد التي انتقلت من 16 بلداً نامياً في الفترة 2000-2018 حوالي 440 بليون دولار في السنة، أي ما يعادل 2.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان.

ويمكن لوضع ضوابط على رؤوس الأموال أن يمثل طريقة أخرى أكثر فعالية للسيطرة على هذه التقلبات، وأن يتيح لواقعي السياسات إمكانية التدخل بسرعة وبدون مفاوضات وإجراءات مطولة، وبخاصة أثناء موجات تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل البلاد. غير أن هذه الضوابط تتطلب تدابير داعمة على الصعيد الدولي.

أولاً، ينبغي إبقاء إدارة حساب رأس المال خارج نطاق اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية والثنائية. وعلى الأقل، ينبغي أن تشمل هذه الاتفاقات ضمانات تعطي البلدان الحق في تنظيم تدفقات رؤوس الأموال بما لا يتعارض مع التزاماتها التعاقدية.

ثانياً، لا بد من فرض ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال لدى الجهات المرسل والمستقبل على حد سواء. فمن شأن تنظيم تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من البلدان المتقدمة أن يعزز فعالية السياسات النقدية التوسعية التي تتبعها هذه البلدان منذ بضع سنوات. ومن شأنه أن يوجه الائتمان نحو الاستثمار المنتج في اقتصاداتها ويمنع تسرب الحوافز النقدية نحو استثمارات مالية في الخارج. ويمكن أن يحقق التنسيق المتعدد الأطراف للضوابط المفروضة على رؤوس الأموال مزيداً من الاستقرار في تدفقات رؤوس الأموال لأنه يؤدي إلى تخفيف القيود على الجانبين، بدلاً من فرض ضوابط أشد صرامة من جانب واحد فقط.

## الحد من فقدان الإيرادات الضريبية من خلال منع التدفقات المالية غير المشروعة للتملص الضريبي

تذهب التقديرات إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة لأسباب متعلقة بالتملص الضريبي للشركات متعددة الجنسيات تحرم البلدان النامية من إيرادات ضريبية تتراوح بين 50 بليون و200 بليون دولار سنوياً. حيث تسهل القواعد الدولية لضريبة دخل الشركات هذه التدفقات الغير مشروعة، وذلك باعتبار فروع المؤسسات المتعددة الجنسيات كيانات مستقلة في كل بلد وبذلك تعتبر المعاملات الخاضعة للضرائب بين فروع تلك الشركات في البلدان المختلفة معاملات منفصل بعضها عن بعض.

ولمعالجة هذه المشكلة، يوصي التقرير باعتماد نظام موحد للضرائب يأخذ في الاعتبار أن أطراف المجموعة بكاملها على مستوى العالم تساهم في توليد أرباح المؤسسات المتعددة الجنسيات. وينبغي أن يقترن نظام الضرائب الموحد باعتماد حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة الفعلي على أرباح المؤسسات المتعددة الجنسيات يتراوح بين 20 و 25 في المائة، وهو متوسط معدل هذه الضريبة في جميع أنحاء العالم. وبغية توزيع الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على الشركات بعد اعتماد هذا الإصلاح الضريبي على جميع البلدان، يدعم التقرير خيار "التخصيص" يوزع إجمالي الضرائب المفروضة على مجموعة شركة متعددة الجنسيات على البلدان كافة وفقاً لصيغة متفق عليها، تكون في الحالات المثلى صيغة تعطي الأسبقية للعمالة والأصول المادية الإنتاجية على إجمالي المبيعات.

## زيادة الإيرادات الضريبية بفرض ضرائب مناسبة على الاقتصاد الرقمي

إن الرقمنة السريعة للأنشطة الاقتصادية يغير من كيفية توليد القيمة الاقتصادية وقياسها وتوزيعها، وهذا يضيف تحديات جديدة للإطار الضريبي الدولي. وللتخفيف من التسربات المالية الخطيرة، لا بد من إعادة النظر في المعايير والقواعد الدولية القائمة المتعلقة بضرائب الشركات من أجل تحديد الولاية القضائية التي تملك حقوق فرض الضرائب، وتسوية الصفقات العابرة للحدود بين مختلف كيانات المؤسسة المتعددة الجنسيات، وقياس توليد القيمة عندما تصبح الأصول غير ملموسة ويصبح

مستخدمو البيانات مصدراً هاماً للقيمة. ويؤكد التقرير أن تحقيق الإنصاف في الحقوق الضريبية في الاقتصاد الرقمي يتطلب استخدام مفهوم التواجد الاقتصادي المعنوي (وليس بالضرورة المادي) فيما يتعلق بإيرادات المبيعات أو المعاملات التي تتجاوز مستويات معينة.

وريثما يتم التوصل إلى توافق دولي في الآراء حول هذه المسألة، كالتوصل إلى توافق في الآراء في المفاوضات الجارية في إطار المشروع المشترك، بين مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المتعلق "بوقف تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح" (Base Erosion and Profit Shifting)، ينظر العديد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في تطبيق تدابير ضريبية محلية أحادية الجانب فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي. ومن الأمثلة على ذلك "الضريبة غير المباشرة" أو "ضريبة المعادلة" أو "الرسم"، وهي ضرائب نظرت عدة بلدان (كثير منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي) في تطبيقها أو بدأت بالفعل في تطبيقها. ويشير تقدير بسيط للإيرادات الضريبية الإضافية التي يمكن أن تتأني من هذه التدابير أحادية الجانب إلى أنها يمكن أن تتراوح بين 11 بليون دولار و28 بليون دولار للبلدان النامية وحدها. وبينما لم يتحقق بعد أي توافق في الآراء في منظمة التجارة العالمية، يمكن أن يتيح لاستئناف العمل بالرسوم الجمركية على البث الإلكتروني أن يتيح إيرادات ضريبية إضافية تتجاوز 10 بلايين دولار على الصعيد العالمي، تظفر منها البلدان النامية بنسبة 95 في المائة.

\*\*\* \*\* \*\*\*